

يحيى دويد لـ «الميثاق»:

# طرح تقرير المصالحة الوطنية للنقاش مخالفة للنظام الداخلي

يتم ايداع وثائق التأسيس والإشهار لديها.

وأشارت الموجهات إلى عدم جواز قيام حزب على أساس ديني أو عرقي أو طائفي أو مذهبي، أو أن يكون له تشكيل عسكري أو شبه عسكري وأن تركز أنظمة الأحزاب الداخلية على مبادئ الديمقراطية وتلتزم الأحزاب بعلمية قراراتها المتعلقة بشأن أنشطتها وعلنية حساباتها ومواردها وممتلكاتها واستثماراتها وكيفية صرفها واستعمالها، وأن لا يجوز لها الحصول على مصادر تمويل خارجية، وكذلك يجوز للأحزاب السياسية المساس بأسس النظام السياسي الديمقراطي أو العمل على إزالته أو تهديد كيان الجمهورية ويعتبر ذلك جريمة يعاقب عليها القانون.

وجرمت الموجهات الدستورية حصول المسؤولين في الدولة وأجهزتها أو أي جهات اجتماعية أو غيرهم على أي مبالغ مالية من أي دولة أجنبية، فيها شبهة الرشوة أو التبعية، أو لغرض سياسي، أو كانت بصفة دورية أو على دفعات... بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وأكدت الموجهات على حظر المساس بحرية الفكر والمعتقد، من قبل أي جهة كانت، ويعاقب من يرتكب هذا الفعل وفقاً للقانون، وتجريم سب الدين الإسلامي والأديان السماوية الأخرى والإساءة إلى الرسل والأنبياء.

وقضت الموجهات الدستورية بأنه يحظر على أي فرد أو جماعة أو هيئة أو تنظيم أو حزب سياسي إنشاء قوات أو تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية لأي غرض كان وتحت أي مسمى، مشددة على حظر تسخير القوات المسلحة لصالح حزب أو فرد أو عائلة أو جماعة ويجب صونها من كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والمناطقية والقبلية وذلك ضماناً لحياها وقيامها بمهامها الوطنية على الوجه الأمثل ويحظر الإنتماء والنشاط الحزبي والسياسي فيها ولا يسمح لمنتسبيها أثناء الخدمة بالمشاركة في العملية الانتخابية لمدة دورتين انتخابيتين.

وشددت الموجهات الدستورية، بأن الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض أو فوقها أو في المياه الداخلية، أوفي البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، أو في الجرف القاري، هي ملك عام للدولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة، على أن توزع وارداتها بشكل عادل ومنصف في جميع أنحاء البلاد وينظم ذلك بقانون.

كما شددت الموجهات على حظر استخدام الخطاب الديني في العمل السياسي ويعتبر كل قول أو فعل يكفر مسلماً أو جماعة أو توجهاً سياسياً أو دينياً أو فكرياً في اليمن جريمة يعاقب عليها القانون.

وفيما يتعلق بهوية الدولة أشار التقرير إلى أن الفريق توافق على عدد من القرارات منها أن يكون اسم الدولة هو الجمهورية اليمنية في حال بقاء الدولة بسيطة، أو جمهورية اليمن الاتحادية في حال تغيير شكل الدولة إلى دولة اتحادية.

وحول القرارات المتعلقة بنظام الحكم أشار التقرير إلى أن نظام الحكم رئاسي، تتم مراجعته بعد دورتين انتخابيتين وتتم دراسة الحاجة وإمكانية الانتقال إلى نظام برلماني وفق إجراءات تعديل الدستور.

وأفاد التقرير أن فريق بناء الدولة أقر أن يقوم النظام الانتخابي في اليمن على أساس نظام (القائمة النسبية المغلقة) على أن تلتزم المكونات السياسية بترتيب قوانينها الانتخابية بما يضمن وصول نسبة 30% على الأقل من النساء للمجالس الانتخابية.

وبخصوص نظام الانتخابات التشريعية الوطنية أشار الفريق إلى أن انتخابات الهيئة التشريعية (مجلس النواب) تجري وفق نظام القائمة النسبية المغلقة، يحدد القانون تقسيم الدوائر الانتخابية، وتمثل المرأة في كل القوائم المتنافسة على مقاعد الهيئة التشريعية بما لا يقل عن ثلاثين في المائة.

وشمل التقرير الشروط الواجب توافرها في لجنة صياغة الدستور، ومهامها، مشيراً إلى أن اللجنة تتكون من 30 عضواً تتولى صياغة مشروع الدستور الجديد وفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وتلتزم لجنة صياغة مشروع الدستور بالمبادئ والأسس الدستورية التي أقرها مؤتمر الحوار الوطني.

الميثاق - خاص:

جدد ممثلو المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني في مؤتمر الحوار، رفضهم لتقرير فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية الذي تم ادراجه في جدول أعمال الجلسة العامة الثالثة، التي بدأت أعمالها أمس الأحد مع استئناف مؤتمر الحوار الوطني، أعمال جلسته العامة الثالثة برئاسة نائب رئيس مؤتمر الحوار، الدكتور عبدالكريم الربياني، هذا في ظل مخاوف من تمديد فترة انعقاد مؤتمر الحوار إلى أجل غير مسمى حيث أن موعد انعقاد الجلسة الختامية لم يحن بعد كما سبق وان أعلنت الإمانة العامة للحوار بان جلسة أمس هي الجلسة الختامية، حيث استهل أعضاء مؤتمر الحوار جلستهم الثالثة بالوقوف دقيقة حداد لقرءة الفاتحة على أرواح شهداء الضالع ومستشفى مجمع وزارة الدفاع (العرضي) وعضو مؤتمر الحوار عبدالكريم جديان.. كما أصدروا بياناً إزاء الجريمة الشنعاء التي حدثت في محافظة الضالع.

إذا لم تتضمن وثيقة بن  
عمر ملاحظات المؤتمر  
فهي مرفوضة

تضمن التقرير  
مخالفات صريحة  
للعدالة الانتقالية  
وذهب للعدالة  
الجنائية



غالبية مكونات مؤتمر  
الحوار يعترضون على  
مناقشة تقرير المصالحة  
دون التصويت عليه  
التقرير يخالف  
المبادرة الخليجية  
وقراري مجلس  
الأمن

لا نرفض مطلقاً وثيقة بن عمر ونتمسك بملاحظاتنا

ونصت الموجهات الدستورية، بأن النظام السياسي نظام ديمقراطي، يقوم على التعددية السياسية والحزبية، بهدف التداول السلمي للسلطة، والأحزاب السياسية عماد العمل السياسي الديمقراطي، وحرية تكوين الأحزاب مكفولة دون حاجة إلى الحصول على ترخيص من أي جهة إدارية، وأن يكتفى بوجود هيئة مستقلة،

النظام بأي وسيلة أخرى مخالفة لإحكام الدستور، وأن تلتزم الدولة بضمان نفاذ سيادة القانون على الجميع بدون استثناء، والتأكيد على أعمال مبدأ المساءلة والمحاسبة على كل من يتولى وظيفة عامة بما في ذلك رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، ورؤساء المصالح والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة ونوابهم.

## تقرير فريق بناء الدولة

- عدم جواز قيام حزب على أساس ديني أو مذهبي أو طائفي
- تهديد كيان الجمهورية جريمة ولا يجوز للأحزاب المساس بأسس النظام السياسي
- تجريم حصول المسنولين على مبالغ مالية من أية دولة أجنبية بغرض التبعية أو لغرض سياسي
- حظر المساس بحرية الفكر والمعتقد وتجريم سب الأديان السماوية الأخرى
- لا يجوز إنشاء قوات أو تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية لأي غرض وتحت أي مسمى
- التقرير تعمد حرمان منتسبي الجيش والأمن من المشاركات في الانتخابات لدورتين انتخابيتين
- حظر استخدام الخطاب الديني في العمل السياسي
- اقتراح نظام الحكم رئاسي على أن تتم المراجعة بعد دورتين انتخابيتين
- اعتماد نظام القائمة النسبية المغلقة ومنح 30% للمرأة

وقال الأستاذ يحيى دويد رئيس فريق ممثلي المؤتمر وأحزاب التحالف بمؤتمر الحوار لـ «الميثاق»: إن الإمانة ورئاسة مؤتمر الحوار أنزلت تقرير المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية لعرضه ومناقشته في الجلسة العامة الثالثة رغم اعتراضنا في المؤتمر الشعبي وأحزاب التحالف وإلى جانبنا عدد من المكونات على طرح التقرير للنقاش دون أن يتم التصويت عليه في مرحلته الأولى والثانية- تصويت 90% من أعضاء الفريق في المرة الأولى والتصويت عليه بنسبة 75% من الأعضاء بعد عودته من لجنة التوفيق- وفقاً للنظام الداخلي لمؤتمر الحوار.

وتوقع عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي ان يبدأ أعضاء مؤتمر الحوار غداً الثلاثاء في مناقشة تقرير المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وسط اعتراضات غالبية مكونات الحوار، حيث ان طرح التقرير من قبل الإمانة العامة وهيئة رئاسة مؤتمر الحوار على الجلسة العامة الثالثة للنقاش قبل التصويت عليه مخالفة للنظام الاساسي لمؤتمر الحوار ولوائح الداخلية.

وأكد أن المؤتمر الشعبي وأحزاب التحالف ومعهم كثير أغلبية المكونات لديهم ملاحظات وماخذ على تقرير المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، اهمها ان التقرير تضمن مواد تخالف مرجعية الحوار الوطني المتمثلة بالمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية وقراري مجلس الامن الدولي المتعلقين بالازمة اليمنية.

وأشار الى ان الجلسة بدأت أمس بقراءة تقرير فريق بناء الدولة والذي من المقرر ان يتم استكماله، اليوم الاثنين، متوقفاً البدء باستعراض فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية غداً.

وكشف القيادي المؤتمر بان تقرير المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية خالف المبادئ العامة للعدالة الانتقالية لتضمنه قرارات تذهب به في اتجاه العدالة الجنائية وليس العدالة الانتقالية التي عنون وسمي بها.. مؤكداً أن كثيراً من العيوب والمآخذ المخالفة لمبادئ وقواعد ومفاهيم الحوار الوطني والتسوية السياسية في البلاد.

وبشأن ما يسمى بوثيقة الحلول والضمانات للقضية الجنوبية التي قدمها المبعوث الدولي جمال بن عمر.

قال دويد " اننا في المؤتمر وأحزاب التحالف لا نرفض الوثيقة مطلقاً ولكننا لنا عليها ملاحظات جوهرية متى ما استوعبت الوثيقة هذه الملاحظات فالمؤتمر وحلفاؤه مع الوثيقة وفي حال عدم استيعاب ملاحظاتنا التي قدمناها مكتوبة فستكون وثيقة بن عمر مرفوضة حتماً".

وكان أعضاء مؤتمر الحوار قد استعرضوا، في بداية أعمال جلستهم الثالثة أمس الأحد التقرير المقدم من فريق عمل بناء الدولة والذي قرأه رئيس الفريق الدكتور محمد علي مارم ونائب رئيس الفريق علي ابو حليقة ورونا غانم، والذي تضمن هدفاً رئيسياً ركز عليه الفريق تمثل بوضع مشروع بناء الدولة (أسس الدستور ومبادئه)، واهداف فرعية شملت تحديد العناصر الخاصة بكل محور من محاور بناء الدولة بشكل تفصيلي، وتعميق المناقشة حول الرؤى المقدمة من الفريق حيال المحاور السبعة وفي ضوء نتائج الجلسة العامة الثانية، والوصول إلى توافقات إزاء المحاور المختلفة، وإعداد مصفوفة للعناصر والمسائل التي ينبغي أن يتضمنها الدستور.

وأشار رئيس الفريق الدكتور محمد مارم إلى أن تقرير فريق عمل بناء الدولة، تضمن في بعض القضايا الرؤى المتعددة التي يفترض حسمها من قبل الفريق قبيل تشكيل لجنة صياغة الدستور، وبما يعكس الاحترام الموضوعي للإرادة الشعبية، وقرارات الفريق والتشخيص الواقعي للتحديات القائمة وأولويات الإنجاز التي يمكن ملاحظتها في مضمون وملاحق هذا التقرير.

وأوضح أن الفريق ناقش باستفاضة معايير تشكيل لجنة صياغة الدستور لإتاحة القدر الكافي من الخيارات للرقابة والإشراف على مخرجات لجنة صياغة الدستور، وبما يفضي إلى مشروع دستور توافقي يحظى بأصوات غالبية المستفيدين.

وقضت الموجهات الدستورية الواردة في التقرير النهائي للفريق بناء الدولة ( مجال الأسس السياسية) أن الشريعة الدستورية، وسيادة القانون، أساس نظام الحكم في الدولة، ولا يجوز تغيير

# استمرار نزيف الدم اليمني في حرب عبثية بين الحوثيين والسلفيين

كامل الخوداني



بعد مواجهات عنيفة مدعومة بالتعزيزات البشرية للطرفين وصلت أشدها مساء 24- 12 وكانت حصيلتها عشرات القتلى والجرحى الان الهجوم الذي قام به الحوثيون على جبل قرد وجبل الاطلال وهما اهم جبلين بالمنطقة واستيلا نهم عليهما جبر الميليشيات التي تقاتل في حاشد على التراجع بينما استمرت المعارك بالجهة الاخرى على منطقة حوث واطراف خيوان دون توقف...

مساء يوم 25- 12 سقط اربعة من أتباع الشيخ على حمود جليدان قتلى في منطقة خيوان وكانوا من ضمن مجموعة قام الشيخ جليدان بار سالها للوساطة هناك بين الطرفين لايقاف المواجهات توزعت بعدها الاتهامات ففي حين تؤكد الميليشيات القبلية ان الوساطة قتلت بغير ان مسلحي الحوثيين ينفي ذلك الحوثيون معتبرينها عملية تحايل لاستمالة الشيخ جليدان الى جانبهم ضدهم.

السبت 18- 12 قاد مشانخ ينتمون الى منطقة وائلة وساطات لوقف المعارك في الوادي وفي كتاف بشكل عام يقودها الشيخ محمد دابل فارس وعدد من مشانخ وائلة (7) مشانخ اشترطوا ايقاف القتال في كل المناطق وتسليم دماج وهو ما حال دون اي تقدم للوساطة لتستمر الاشتباكات. وحتى كتابة هذا الخبر بدأ الهدوء نسبياً في بعض المناطق خصوصاً في منطقة كتاف.

صعدة بشكل عام وكونها موقعاً استراتيجياً يتحكم بكافة مداخل ومخارج المحافظة عزز الطرفان قواهما اليها طوال الفترة الماضية من اجل السيطرة عليها الا ان الامور انعكست تماماً لصالح الحوثيين بعد سقوط خيوان لتقع منطقة كتاف تحت سيطرتهم بشكل كامل بمواقعها ومناطقها وتدمير مركز الحديث التابع للسلفيين والاستيلاء عليه

تواصلت الحرب العبثية التي تزهق الأرواح البريئة استعاراً في صعدة وبعض مناطق حجة في ظل صمت حكومي مريب وفي الوقت الذي تتفاقم حدة الحرب يزداد الوضع الانساني مأساة جراء تشرذم آلاف الأسر وسقوط ضحايا من الأطفال والنساء والشيوخ.. الأمر الذي سينعكس على الأوضاع في البلاد وبشكل عام.

وتنذر هذه التداعيات بإشعال حرب مذهبية وطائفية لا تبقي ولا تذر خصوصاً في ظل صعود اطماع جهوية لتمزيق وتفتيت الوطن اليمني. وهذا يضع مؤتمر الحوار أمام تحديات كبيرة وإذا استمرت التداعيات وضرب المعسكرات وتحييد الجيش فإن نيران الفتنة ستمتد إلى صنعاء ولن يستمر الانتظار طويلاً.

الجدير بالذكر أن منطقة خيوان سقطت الاسبوع الماضي في ايدي ميليشيات الحوثيين بعد قتال شديد استمر لعدة اسابيع مع السلفيين اطراف ومداخل المنطقة ادى الى مقتل العشرات من الطرفين ونزوح العديدين من الاسر والاهالي من المنطقة جراء تدمير منازل البعض وتعرض الآخر لقتل الماوان والارابي جي المستخدمة من الطرفين تسارعت وتيرة المعارك الدائرة لتشمل منطقة كتاف اهم المناطق والمواقع بالنسبة للطرفين والتي تعتبر اهم الشرايين لمحافظة